تخلى عن العطلة الدستورية وتابع العمل في دورة غير عادية ثم اعتقل رئيسه

المجلس التشريعي يعاند استهداف الاحتلال له ليحافظ على بقائه

• كتب حسام عز الدين

اختفت مظاهر الخلاف البرلماني، وبخاصة بين الكتلتين الرئيسيتين في المجلس التشريعي، "فتح" و"حماس"، ولم يكن سبب الاختفاء توصل الكتلتين إلى اتفاق حول قضايا الخلاف، بل كان استهداف قوات الاحتلال لعدد كبير من النواب ورئيس المجلس، إضافة إلى عدد من الوزراء، ما دفع النواب في الكتل الأخرى إلى منح الحكومة والمجلس "شبكة أمان" لتحافظ المؤسستان على بقائهما.

ولم يكن بإمكان رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، ولا أمين سر المجلس د. محمود الرمحي، حتى قبل اختطاف الدويك من منزله، التوجه للمجلس التشريعي لمواصلة عملهما بشكل طبيعي، لأيام عدة بعد اعتقال قوات الاحتلال ٢٦ نائباً محسوبين على حركة "حماس"، في أواخر حزيران الماضي، بل "بحثت" قوات الاحتلال حينها عن الدويك والرمحي، لكنها لم تجدهما في الأماكن المستهدفة، إلى أن تمكنت من اعتقال رأس السلطة التشريعية.

وقبل هذا التطور، كان غياب الدويك والرمحي عن المجلس التشريعي، لم يدم طويلاً، حيث عقد المجلس جلسة بعد أسبوع من اختطاف النواب، وترأس الدويك الجلسة، وإلى جانبه الرمحي، فيما حضر أعمال الجلسة أيضاً، اثنان من النواب كانت قوات الاحتلال حاولت اعتقالهما في منزليهما.

وكانت تلك الجلسة بمثابة تأكيد على تمسك أعضاء المجلس التشريعي بحقهم في العمل بحرية، وعلى أن مؤسسة المجلس التشريعي، وكذلك المؤسسات الأخرى، باقية على الرغم من إجراءات الاحتلال، لكن اعتقال رئيس المجلس بات يثير مزيدا من الأسئلة حول حدود الدور الذي يمكن للمجلس التشريعي "المستهدف" من قبل الاحتلال أن يلعبه خلال المرحلة المقبلة.

وحسب رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، عبد الله عبد الله، من كتلة "فتح" البرلمانية، فإن مجموع الاعتقالات التي طالت أعضاء في المجلس التشريعي "لم تؤثر على نصاب المجلس التشريعي من الناحية الدستورية، ولجان المجلس ما زالت تقوم بما عليها وتجتمع بانتظام".

ومع ذلك، كان من الصعب قبل اعتقال الدويك، حتى إجراء حديث صحافي؛ سواء مع رئيس المجلس، أم أمين السر، بسبب انشغال الاثنين في إدارة المجلس في ظل ظروف صعبة، وفي الوقت ذاته تفادي محاولات قوات الاحتلال اعتقالهما.

غير أن مدير مكتب رئيس المجلس التشريعي، عبد القاهر سرور، يؤكد أن الدويك والرمحي كانا يقومان بعملهما على الوجه الأكمل.

وقال سرور "كانا يأتيان بين فترة وأخرى لتوقيع الأوراق العاجلة للمجلس، وتسيير أعماله في ظل هذه الظروف".

وباعتقال ٢٦ نائباً، أصبح داخل سجون الاحتلال ٣٦ نائباً، إضافة إلى رئيس المجلس، من ضمنهم ٣٣ نائباً من حركة "حماس"، واثنان من حركة "فتح"، وأسير واحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هو أمينها العام، وهو واقع لا يغير الكثير فيه إطلاق سراح عدد من الوزراء والنواب، مؤخرا، مثل النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة، طالما أنهم معرضون لإعادة الاعتقال في أية لحظة!

ولتجاوز تبعات تأثير غياب النواب المعتقلين عن جلسات المجلس التشريعي، سارع المجلس إلى تبني قرار باعتبار هؤلاء النواب حاضرين، إلا أن عمل "التشريعي" بقي محدوداً.

وكان من المفترض أن يذهب المجلس في عطلة صيفية تستمر من نهاية شهر تموز إلى نهاية تشرين الأول المقبل، لكن عدداً من النواب، تجاوز ٤٠ نائباً، تقدموا بمذكرة إلى رئاسة المجلس للإعلان عن دورة غير عادية في هذه الفترة، بحيث يبقى المجلس خلالها مواظباً على تأدية عمله وبحث التطورات المتلاحقة.

ومن ضمن النواب الذين تقدموا بهذا الطلب، النائب عن قائمة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، الذي قال إن المجلس التشريعي بإمكانه أن يواصل عمله على الرغم من قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد من نوابه.

وأضاف الصالحي أن "عمل المجلس التشريعي لم يكن بمستوى الطموح، وسبب ذلك الحصار الذي فرض عليه، وعلى الحكومة، منذ البداية، إضافة إلى قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد من نوابه".

ومن ضمن العراقيل، التي منعت المجلس من القيام بدوره على "الوجه الأكمل" خلال الفترة الماضية، حسب الصالحي، "تحركات رئيس المجلس التشريعي، الذي أصبح في حالة المطلوب (قبل اعتقاله)، وكذلك أمين سر المجلس، وما لذلك من تأثير على عمل رئاسة المجلس وانتظام جلساته بشكل عام، وكذلك قضية التواصل مع قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المتواصل عليه".

وقال الصالحي، "لكن على الرغم من كل ذلك، فإن المجلس التشريعي يستطيع القيام بعمله، بل يجب أن يستمر في عمله".

وبرأيه، فإن المجلس التشريعي عانى خلال الفترة الماضية من غياب خطة عمل بشأن القوانين المطلوب إقرارها، لكنه أشار إلى قرار اتخذه المجلس، مؤخراً، بتشكيل لجنة شؤون المجلس، التي بدورها "ستقوم بوضع خطة العمل هذه ليتسنى العمل بها، وتحديد القوانين التي سنبحثها لإقرارها في المرحلة المقبلة"، حسب الصالحي.

وفي أعقاب قيام قوات الاحتلال باعتقال النواب من حركة "حماس"، إضافة إلى الوزراء، اتخذ نواب الكتل والقوائم الانتخابية الأخرى موقفاً تضامنياً مع كتلة "حماس"، وكذلك مع الحكومة، أو كما وصفه البعض "منح الحكومة شبكة أمان" للتعبير عن توحيد الموقف أمام سياسة الحصار المفروضة؛ سواء على الحكومة أم المجلس التشريعي.

وقال رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، "إن القوائم والكتل البرلمانية الأخرى في المجلس التشريعي اتخذت موقفاً وطنياً بالوقوف إلى جانب الحكومة"، وأضاف "نريد أن نرسي التقليد الوطني الفلسطيني المتمثل بتوحد كل الأطياف السياسية إلى جانب الحكومة والمجلس التشريعي".

وتابع "صحيح أن هناك خلافات سياسية فيما بيننا، لكن كل شيء يؤجل لأن الهم الوطني أكبر من هذه الخلافات".

يشار إلى أن العديد من الدول الأجنبية تلتزم موقفاً ينسجم مع الموقف الأميركي في مقاطعة نواب حركة "حماس"، حيث تختار الوفود البرلمانية ووفود رسمية من عدة دول الالتقاء برئيس اللجنة السياسية في المجلس، عوضاً عن رئاسة المجلس.

إلا أن عبد الله عبد الله أكد أنه "دائم التنسيق مع رئاسة المجلس في هذه اللقاءات". وقال "هناك تنسيق، لكن في الوقت ذاته نحن نقوم بهذه اللقاءات بصفتنا لجنة سياسية للمجلس التشريعي ككل، وفي السياسة أحياناً نضطر للوصول إلى ما هو ممكن، وليس إلى ما هو مطلوب".

بدوره، وتعقيبا على اعتقال رأس السلطة التشريعية، قال خريشة إن كل التجربة الماضية منذ اعتقال النواب والوزراء باتت تلقي ظلالا من الشك حول قدرة السلطة الفلسطينية على القيام بدورها، ولذلك فإن النائب الثاني لرئيس "التشريعي" يرى، خلافا لسابقيه، أن الحل الأمثل حاليا هو "حل السلطة" كخيار لابد من طرحه للنقاش على مختلف المستويات الفلسطينية.

في ظل الحديث عن إمكانية تشكيلها قريبا

هل تُخرج حكومةُ وحدة وطنية المجتمعَ الفلسطينيَّ من أزمته؟!

• رام الله - خاص بـ "آفاق برلمانية"

أضافت الحرب الدائرة في لبنان إشكالية جديدة، كما يقول محللون سياسيون، ستؤثر سلباً على نظرة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأميركية اتجاه حكومة الوحدة الفلسطينية في حال تم تشكيلها. وأشار هؤلاء إلى أن نتيجة الحرب في النهاية، ستوضح مدى التأثير، سلبياً كان أم إيجابياً، فيما تعلق بنظرة "العالم" إلى حكومة تقودها حركة "حماس"، أو حتى تشارك فيها بعدد من الوزراء.

ففي تقريره الشفهي عن أعمال الحكومة أمام المجلس التشريعي، مؤخراً، جدد رئيس الوزراء إسماعيل هنية التأكيد على موقفه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حسب ما جاء في "وثيقة الأسرى" التي باتت معروفة باسم "وثيقة الوفاق الوطني"، حيث دعا الأطراف الفلسطينية المتحاورة إلى بحث "آليات وتوقيت" تشكيل مثل هذه الحكومة.

وتشير تصريحات هنية إلى أن موضوع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإن وافقت الفصائل الفلسطينية عليه من حيث المبدأ، كما جاء في "وثيقة الأسرى"، إلا أنه لا يزال يحتاج للمزيد من الحوارات الداخلية.

وجاء موقف هنية في الوقت الذي دعا فيه رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك إلى تطبيق "وثيقة الأسرى"، لاسيما بعد الصخب الذي رافق طرحها والحوار بشأن بنودها، من دون أن يتضح للرأي العام الفلسطيني حتى الآن مغزى كل هذا الصخب، الذي يبدو كطحن الهواء.

وفي حين توحي دعوة هنية إلى أن أية حكومة وحدة وطنية ما زالت بحاجة إلى "مفاوضات" داخلية مضنية، خصوصاً بين حركتي "فتح" و"حماس"، غير أن شخصيات من "فتح" لا تعتبر الحديث عن حكومة وحدة وطنية في هذه الظروف السياسية الراهنة أمراً ذا جدوى.

وعبر عن هذا الموقف، رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد، بقوله "لم يحن الوقت بعد لتشكيل هذه الحكومة في ظل الأزمة الراهنة"، فضلاً عن أن مصطلح "الأزمة الراهنة" يبدو، فوق كل ذلك، موضع تفسيرات وقراءات

←